

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/IPC/10
14 June 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم

المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

الدورة الأولى

نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمات المنظمات والوكالات في العملية التحضيرية للمؤتمر

مذكرة من إعداد الأمانة

ألف - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٥٣ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام للمؤتمر، بعقد اجتماع مشترك بين الوكالات لضمان التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ذات الصلة، فضلاً عن غيرها من المؤسسات ذات الصلة، لغرض الإعداد للمؤتمر ومتابعته.

٢ - ويُتوقع، في هذا السياق، أن تقدم أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها، مدخالاتها الجوهرية في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه الذي سيعقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، كل في مجال ولايته واختصاصه، واسترشاداً بولاية المؤتمر وجدول أعماله إجمالاً.

٣ - ووردت ولاية المؤتمر في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢ كما يلي:

١' تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري؛

٢٤ استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار، والتجارة؛

٣٤ النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي.

٤ - والغرض من هذه المذكرة هو تسهيل تبادل الآراء بين الوكالات بشأن طبيعة ونطاق مساهماتها الجوهرية في المؤتمر بغية تيسير تنظيم المؤتمر وإعداده.

باء- معلومات أساسية

٥ - يجدر بالذكر أن برامج العمل القطرية يتولى صياغتها كل بلد من أقل البلدان نمواً للمرحلة التحضيرية ولتقديمها إلى المؤتمر نفسه. ولذلك، وجب التشديد على أن برامج العمل القطرية ستحدد صياغة برنامج العمل العالمي وطبيعة الالتزامات أو الطرائق على الصعيدين الدولي والوطني التي يُتوقع أن تنبثق عن المؤتمر بغية تنفيذ برامج العمل المخصصة لكل بلد. ويتفق ذلك مع النهج المتمثل في قيام أقل البلدان نمواً نفسها بصياغة برامجها من القاعدة إلى القمة، الذي يعتبر شرطاً للمكيتها لتلك البرامج، والذي يجب أن يشكل أساس العملية التحضيرية. وينبغي أن تعبر المساهمات الجوهرية المحددة الواردة من مختلف المنظمات والوكالات عن شواغل أقل البلدان نمواً وعن فهمها العملي لما تعانيه من مشاكل ومعوقات إنمائية. ومن المتوقع أن تحتل هذه الشواغل والمعوقات مكاناً بارزاً في برامج العمل الخاصة بكل بلد. ولذلك، يجب ترتيب أحداث المؤتمر وأنشطته على نحو يتصدى للمواضيع أو المسائل التي يمكن أن تنشأ عن الأولويات والاحتياجات المحددة بهدف تحقيق توافق الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن الاستجابة الملائمة والملموسة.

٦ - ومن المرتقب أن تشمل أنشطة المؤتمر مناقشات تفاعلية بشأن المواضيع الرئيسية الداخلة ضمن ولاية المؤتمر، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والنفوذ إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار، وما إلى ذلك. ويمكن أن تتصدى الاجتماعات المواضيعية لمسائل مثل توفير الموارد للتنمية، والتدابير الخاصة بتعزيز القدرات في مجال العرض، والقدرة التنافسية، والحكم، والمقومات الهيكلية الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والهيكل العمرانية، وهلم جرا. وينبغي أن تفيد مناقشة هذه المواضيع والمسائل من المدخلات والمساهمات الجوهرية التي توفرها التقارير السنوية عن أقل البلدان نمواً، ومن التقرير المتعلق بتقييم تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، وورقات المعلومات الأساسية والتقارير الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية المعقودة على مستوى الخبراء، والتقارير الصادرة عن الاجتماعات القطاعية والمواضيعية، والنشرات الصادرة عن المنظمات والوكالات المتخصصة. ويجدر بالذكر أيضاً أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ١٨٢/٥٣، إلى الأمين العام للمؤتمر أن يقوم

خلال المؤتمر، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع المنظمات والوكالات ذات الصلة، بتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة جيدة التركيز تكون قطاعية وموضوعية أو، عند الاقتضاء، خاصة ببلد معين.

٧- وعلى هذه الخلفية، قد ترغب المنظمات والوكالات في تبادل الآراء والنظر في مساهماتها المحددة في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه.

جيم- مساهمة الوكالات في العملية التحضيرية وفي المؤتمر

٨- تستطيع المنظمات والوكالات تقديم مساهماتها الجوهرية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه على ثلاثة مستويات. وأول هذه المستويات هو المستوى القطري، بحيث تستطيع المنظمات أو الوكالات التي لديها تمثيل ميداني (على المستوى القطري أو الإقليمي) أن تقدم مدخلات في إعداد برامج العمل القطرية. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٢/٥٣، إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته الداعي إلى عقد اجتماع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "كفالة اشتراك المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في أقل البلدان نمواً اشتراكاً كاملاً في الأعمال التحضيرية للمؤتمر". وتحقيقاً لهذه الغاية، وجه مدير البرنامج الإنمائي فعلاً مذكرة إلى جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين طالباً إليهم العمل على نحو وثيق مع البنك الدولي، وممثلي الاتحاد الأوروبي، وأمانة المؤتمر بغية توفير دعم منسق للحكومات ولغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بشأن العملية التحضيرية على المستوى القطري. ومن الضروري على ما يبدو توجيه رسائل إضافية من رؤساء الوكالات إلى مكاتبها الميدانية لأجل ما يلي: '١' إطلاعها على الدور المشترك والمنسق بين الوكالات في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ '٢' وتعريفها بمركز التنسيق للمؤتمر في مقر الوكالة؛ '٣' وتشجيعها على توفير الدعم الجوهري للأعمال التحضيرية القطرية.

٩- وعلى المستوى الإقليمي، يُتوقع أن تعمل اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون الوثيق مع الأمين العام للمؤتمر في تنظيم أنشطة تحضيرية على المستوى الإقليمي طبقاً لقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٥. وتشمل هذه الأنشطة الاجتماعات التحضيرية الإقليمية المعقودة مؤخراً على مستوى الخبراء في أديس أبابا، إثيوبيا، من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ لأقل البلدان نمواً الناطقة بالانكليزية في أفريقيا، وفي كاتماندو، نيبال، من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ، وفي نيامي، النيجر، من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ لأقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية في أفريقيا وهايتي.

١٠- ونظم الأونكتاد هذه الاجتماعات الثلاثة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومما يؤسف له أنه على الرغم من إرسال دعوات إلى جميع الوكالات لم يحضر الاجتماعات سوى عدد قليل منها. وبالإضافة إلى الاجتماعات الإقليمية على مستوى

الخبراء، ستقيم أمانة المؤتمر، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، أنشطة إقليمية تحضيرية رفيعة المستوى. وفيما يتعلق بالمنطقة الأفريقية، أُنْفِقَ على تقديم خلاصة عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر إلى الاجتماع الوزاري ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه بعد عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه المنظمة في جنوب أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٠. وستنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نشاطا خاصا بشأن المسائل الجوهرية للمؤتمر في مناسبة اجتماع وزراء المالية والتخطيط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في أديس أبابا.

١١- وعلى المستوى العالمي، الذي يمثل منطقياً نقطة تلاقي هذه العمليات، سبق أن أُشِيرَ إلى أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ١٨٢/٥٣، إلى الأمين العام للمؤتمر أن يقوم خلال المؤتمر، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع المنظمات والوكالات ذات الصلة، بتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة جيدة التركيز تكون قطاعية وموضوعية أو، عند الاقتضاء، خاصة ببلد معين. وعند النظر في طبيعة ونطاق المساهمات المقدمة من المنظمات والوكالات على هذا المستوى، يجب وضع عاملين في الاعتبار. أولاً، يُتَوَقَّعُ أن تصدر عن المؤتمر نتائج عملية المنحى على شكل برنامج عمل عالمي يتضمن سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً وإدماجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي. ثانياً، سيشكل برنامج العمل العالمي الإطار العالمي وكذلك الالتزامات التي سوف ينفَّذُ على أساسها كل برنامج من برامج العمل القطرية لأقل البلدان نمواً. ولذلك يجب أن تكون الأعمال التحضيرية للمؤتمر عملية يساهم تنظيمها ومضمونها الجوهرية في تحقيق هذه النتيجة. وسيكون على عاتق اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر في دورتها المقرر عقدهما في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وفي الربع الأول من عام ٢٠٠١ أن تعد مضمون مشروع برنامج العمل كي ينظر فيه المؤتمر. ولئن كانت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية ستركز في اجتماع تموز/يوليه على تنظيم المؤتمر وتقييم التقدم الذي أحرزته البلدان خلال التسعينات، فإنها ستوفر أيضاً مزيداً من الإرشادات بشأن صياغة برامج العمل القطرية، بالاستناد إلى التقدم المحرز في هذا الصدد حتى الآن، وإلى الخطوط العريضة لبرنامج العمل العالمي ومضمونه المحتمل.

١٢- وتُقترح فيما يلي مسائل موضوعية أو قطاعية محتملة وإرشادية يمكن تناولها في اجتماعات مائدة مستديرة موضوعية أو خاصة ببلدان معينة تعقد خلال المؤتمر وقد ترغب الوكالات أن تبين دورها ومساهمتها المحتملين. ويمكن تناول هذه المسائل الموضوعية أو القطاعية من خلال نقاشات تفاعلية أو أنشطة موازية تقام أثناء انعقاد المؤتمر. ولا يراد بالمواضيع أو المسائل المقترحة أن تكون جامعة مانعة ولا أن تستبعد بأي شكل من الأشكال الوثائق الأخرى ذات الصلة التي قد ترغب المنظمات والوكالات في إعدادها لتسهيل النظر في المسائل المطروحة على جدول أعمال المؤتمر. ولإسباغ معنى على الأنشطة الموضوعية والموازية، يُتَوَقَّعُ من الوكالات أن تدرج المسائل ذات الصلة في العملية التحضيرية على المستوى القطري.

دال - مسائل مواضيعية أو قطاعية إرشادية

١ - الحكم والسلام والاستقرار الاجتماعي

- ١٣ - إن الصراعات السياسية والمدنية ليست مقصورة على أقل البلدان نمواً، ولكن معدل حدوث الاضطرابات السياسية التي تعزى إلى هذه الصراعات مرتفع نسبياً في أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، شهد ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا البالغ مجموعها ٣٣ بلداً حروباً مدنية خلال فترة التسعينات. وتحملت بلدان أخرى لم تشارك مشاركة عسكرية مباشرة تدفق اللاجئين إليها وما رافق ذلك من آثار مالية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة. وباختصار، شهد عقد التسعينات إخفاقات هامة على الرغم من وصفه بعقد إشاعة الديمقراطية.
- ١٤ - ويمكن استعراض مسألة الحكم من المنظور الواسع للأبعاد المؤسسية والسياسية لإدارة بلد من البلدان وإشراك مواطنيه في جميع الشؤون الاقتصادية والإدارية، أي التنمية التشاركية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ومساءلة الحكومة وشفافيتها، وإدارة القطاع العام بكفاءة، ومسؤولية القطاع الخاص.
- ١٥ - وعلى هذه الخلفية، يعد الحكم السديد وصون السلام مجالين أساسيين وحاسمين من مجالات الاهتمام التي سيتناولها المؤتمر.

٢ - تحدي تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً

- ١٦ - إن ضخامة الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً وقدرتها المحدودة على توليد فائض قابل للاستثمار تجعلان من حجم الموارد المالية الخارجية وتوقيتها المناسب وشروطها عوامل أساسية لتلبية تلك الاحتياجات الإنمائية ويمكن تجميع مناقشات المائدة المستديرة في هذا الشأن حول المسائل التالية:

١' تعبئة الموارد المحلية: الإمكانيات والمعوقات والاستراتيجيات؛

٢' وتدفعات المساعدة الإنمائية الرسمية: التجربة السابقة والدور المقبل في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛

٣' والمديونية الخارجية: الأسباب والتدابير العلاجية الفعالة.

٣ - تجاوز التهميش وتعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً من خلال التجارة والاستثمار

- ١٧ - على الرغم من أن أقل البلدان نمواً كانت تمثل نحو ١٠ في المائة من سكان العالم في عام ١٩٩٧، فإن نصيبها في الواردات العالمية لم يبلغ سوى ٠,٦ في المائة ولم يتجاوز نصيبها في الصادرات العالمية نسبة ضئيلة هي

٤,٠ في المائة. ويشكل هذان النصيبان تراجعاً يربو على ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠ ويشهدان على التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً. وليس صعباً تحديد مواطن الضعف الأساسية التي أعاقت النمو في أقل البلدان نمواً؛ وقد حلت تقارير الأونكتاد السنوية عن أقل البلدان نمواً مواطن الضعف هذه بإفاضة. وهي تشمل، مثلاً، الهياكل العمرانية، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية وإتاحة تكنولوجيا المعلومات، وتنمية الموارد البشرية (الصحة والتعليم)، والإمداد بالطاقة والمياه، والنفاذ إلى أسواق الصادرات، والحكم. ولذلك، لا بد من توفير كتلة حرجة من استثمار الموارد في كل موطن من مواطن الضعف المحددة بغية تحقيق أثر إيجابي قابل للقياس في التجارة والاستثمار، وقدرات العرض، والإنتاجية، والقدرة التنافسية التجارية في كل بلد من أقل البلدان نمواً خلال العقد. وستسعى اجتماعات المائدة المستديرة إلى مناقشة دور التجارة والاستثمار في تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً في إطار مجموعتين واسعتين هما:

تطوير القاعدة الاقتصادية وتوسيعها وتحديثها، بما في ذلك:

- ١' وضع استراتيجيات لتحديث الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي؛
- ٢' وتطوير الهياكل العمرانية، بما في ذلك النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإمداد بالطاقة والمياه، والمستوطنات البشرية؛
- ٣' وتطوير القاعدة الصناعية والعلمية والتكنولوجية؛
- ٤' وتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص؛
- ٥' وحماية البيئة وتخفيف وطأة الكوارث والتأهب لها ودرؤها.

استراتيجيات لتخفيض نسبة الفقر وتحسين الدخل الاجتماعي: الموارد البشرية وتنميتها، بما في ذلك تطوير الصحة والتعليم والتدريب والمهارات.

- ٤- تحسين أداء تنفيذ البرامج: إنشاء روابط عملية وتنفيذية بين خطة العمل العالمية وبرامج العمل القطرية لأجل التنفيذ المستهدف للنتائج

١٨- من العوامل التي أسهمت في ضعف أداء تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً انعدام الصلة بين الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في البرنامج وتنفيذ ما يقابلها من برامج خاصة ببلدان معينة يمكن اتخاذها مقياساً لتقييم البرنامج. ويجري تصحيح هذا القصور عن طريق قيام أقل البلدان نمواً بصياغة برامج عمل قطرية يُسترشد بها في صياغة برنامج العمل العالمي. بيد أن تنفيذ برنامج العمل العالمي بهدف إحراز نتائج على

الصعيد القطري مرهون بتضمينه التزامات ملموسة وطرائق واضحة لتنفيذ البرنامج ورصده. وينبغي أن تسهم المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في تحسين أداء تنفيذ البرامج.

هاء- اجتماعات المائة المستديرة الإقليمية/الخاصة ببلدان معينة

١٩- إن الأساس المنطقي لإعداد برنامج عمل قطري تفصيلي هو توفير إطار لتعبئة الموارد الإنمائية (على الصعيدين الداخلي والخارجي) خلال العقد القادم. وأظهرت التجربة أنه لا بد من منظور وإطار زمني طويلي الأجل لتحسين آلية تنسيق وتعبئة التمويل الإنمائي لأقل البلدان نمواً. ولذلك، ما أن ينتهي وضع الصيغة النهائية لبرامج العمل القطرية، سيُطلب إلى المنسقين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي العمل، بالتعاون مع أمانة المؤتمر والاتحاد الأوروبي بصفته مضيفاً للمؤتمر، على مساعدة الحكومات في عقد اجتماعات مائة مستديرة استثنائية لاستعراض برامج العمل العشرية المتفق عليها وضمان الدعم لها. ويُقترح عقد جميع اجتماعات المائة المستديرة الاستثنائية هذه في عواصم أقل البلدان نمواً المعنية قبل الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الحكومية الدولية المقرر عقده في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ولا بد من التشديد على أن برامج العمل العشرية لا يراد بها أن تحل محل الآليات التي تجتمع كل سنة أو كل سنتين مثل اجتماعات المائة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واجتماعات الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي. بل إن الهدف منها هو تحسين هذه الآليات وجعلها أدوات للحوار بشأن السياسات ولتعبئة وتنسيق التمويل الإنمائي لأقل البلدان نمواً عن طريق ما يلي: '١' ضمان التنبؤ بتسلسل وتوقيت هذه الأنشطة؛ '٢' وإعطاء فكرة عن مستوى الاحتياجات من الموارد ومدى توافرها وثغراتها على مدى عشر سنوات، على نحو يقدم لجميع أصحاب المصلحة صورة طويلة الأجل عما هو مطلوب ويتيح لهم إمكانية التخطيط مسبقاً. ومن المتوقع أن تصبح برامج العمل القطرية، التي ستشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل العالمي، أساساً لتحديد المشاريع الإقليمية والالتزامات بتوفير الموارد في القطاعات الرئيسية والاستراتيجية مثل تطوير الهياكل الأساسية التي تتطلب تدابير واستثمارات جماعية. ومع مناقشة برامج العمل القطرية على المستوى القطري، سيكون من الممكن عقد اجتماعات مائة مستديرة إقليمية في المؤتمر نفسه لاستعراض استجابة كل اجتماع من اجتماعات المائة المستديرة الاستثنائية، ولتحديد المشاريع/البرامج ذات الطابع الإقليمي، وضمان الدعم لها، والاتفاق على إجراءات المتابعة. ولهذا الغرض، يُقترح عقد اجتماعات المائة المستديرة للمجموعات الجغرافية/الإقليمية التالية لأقل البلدان نمواً في المؤتمر نفسه:

أقل البلدان نمواً في أفريقيا

١- أقل البلدان نمواً في القرن الأفريقي يضاف إليها اليمن:

- إثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والسودان، والصومال، واليمن.

- ٢- أقل البلدان نموا في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية:
- أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا.
- ٣- أقل البلدان نموا في الجنوب الأفريقي:
- أنغولا، وزامبيا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق.
- ٤- أقل البلدان نموا في منطقة الصحراء الكبرى تضاف إليها جمهورية أفريقيا الوسطى:
- تشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.
- ٥- أقل البلدان نموا الواقعة على المحيط الأطلسي في غرب أفريقيا:
- سيراليون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا.
- ٦- أقل البلدان نموا الجزرية الأفريقية تضاف إليها هايتي:
- جزر القمر، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، ومدغشقر، وهايتي.

أقل البلدان نموا في آسيا

- أفغانستان، وبنغلاديش، وبتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وملديف، وميانمار، ونيبال.

أقل البلدان نموا الجزرية في المحيط الهادئ

- توفالو، وجزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وكيريباتي.

واو- نخبة من التجارب الناجحة أو الممارسات الفضلى القطرية

- ٢٠- ستسعى اجتماعات المائدة المستديرة الخاصة ببلدان معينة إلى إثراء المناقشات وحفزها عن طريق عرض نخبة من التجارب الناجحة أو الممارسات الفضلى القطرية في أي مجال من مجالات الاهتمام الأساسية المبينة أعلاه. فعلى سبيل المثال، يمكن استخلاص العبر من تجارب ناجحة محددة لأقل البلدان نموا في تنفيذ استراتيجيات السياسة العامة والبرامج والمشاريع في مجال أو قطاع بعينه. ويمكن أن تشمل هذه المجالات، مثلا، ما يلي: توليد الدخل

وتوفير فرص العمل؛ وتعبئة المدخرات المحلية؛ وتنويع الصادرات؛ وتنمية روح المبادرة وتنظيم المشاريع؛ ومشاركة المرأة في التنمية؛ وحل المنازعات وتحقيق الوحدة الوطنية.

٢١- والوكالات مدعوة إلى بيان اهتماماتها وإعداد مساهماتها ومدخلاتها بشأن المواضيع والمسائل الآتية الذكر بالتعاون مع أمانة المؤتمر. وهي مدعوة أيضا إلى تقديم مقترحات قد لا تكون واردة في القائمة كي ينظر فيها المحفل التشاوري المشترك بين الوكالات. وستحدد العروض التي تود تقديمها المنظمات أو الوكالات في أي اجتماع من الاجتماعات المواضيعية أو من اجتماعات المائدة المستديرة الخاصة ببلدان معينة ما أن يُفرغ من اختيار المواضيع.

زاي- الاستنتاجات والخطوات التالية

٢٢- ينبغي، كما ذكر الأمين العام للمؤتمر، أن يفضي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا إلى نتائج ملموسة عملية المنحى يمكن أن يكون لها تأثير فعلي في حياة أغلبية سكان أقل البلدان نموا. ومن هذا المنطلق، يجب أن يكون هذا المؤتمر، بحكم مهمته، مختلفا عن المؤتمرات السابقة، من حيث التنظيم ومن حيث الجوهر. والتحدي الذي يواجهه أصحاب المصلحة كافة، ولا سيما الوكالات، خلال العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه، هو تقديم مساهمات تحقق ذلك الهدف. وهناك تحد آخر يتمثل في إعطاء مغزى للأعمال التحضيرية على المستوى القطري عن طريق توفير آلية سلسلة لربط برامج العمل القطرية بجدول الأعمال العالمي الذي سَيُتفق عليه في المؤتمر.

٢٣- وستكون المهمة الأولى أمام الوكالات هي تحديد المساهمات الجوهرية لكل منها واضعةً هذا الهدف في الحسبان، بالاستناد إلى المواضيع الإرشادية المذكورة في الفرع دال أعلاه.

٢٤- ومع سير العملية التحضيرية، سيلزم عقد مشاورات منتظمة ومستمرة بين أمانة المؤتمر ومراكز تنسيق المؤتمر في كل وكالة من الوكالات بغية ضمان تبادل المعلومات بصورة كافية لتيسير إعداد المدخلات وإنجازها في موعدها. وستقوم الاجتماعات المقبلة المشتركة بين الوكالات بجملة من المهام منها استعراض التقدم المحرز في إعداد المدخلات في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. وسيعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية، تحديداً، في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويشمل جدول الأعمال المقترح للجنة ما يلي: '١' تقييم نتائج برنامج العمل للتسعينات على المستوى القطري؛ '٢' والأعمال التحضيرية الجوهرية للمؤتمر؛ '٣' و'جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر. والوكالات مدعوة إلى تقديم مساهماتها إلى اللجنة التحضيرية بشأن البند '٢'. وينبغي مناقشة المسودات ووضع صيغتها النهائية مع أمانة المؤتمر في موعد أقصاه ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ امتثالاً لقاعدة الأسابيع الستة اللازمة لتوزيع الوثائق على الدول الأعضاء.